

تفسير البحر المحيط

@ 50 { لِيُذَيِّنَ لَكُمْ } { يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا } { وَأَنْ * يُطْفِئُوا }
{ إِنْ مَّا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ } . وقال الشاعر :
أريد لأنسى ذكرها .

وقال تعالى : { وَأُمِرُّنَا لِنُسَلِّمَ } { وَأَنْ * أَسْلَمَ } وذهب سيبويه وأصحابه
إلى أن اللام هنا باقية على حالها وأن مضمة بعدها ، لكن الفعل قبلها يقدره بمصدر ،
كأنه قال : الإرادة للتبيين ، وإرادتي لهذا ، وذهب بعض الناس إلى زيادة اللام ، وقد
أمعنا الكلام على هذه المسألة في كتاب (التكميل في شرح التسهيل) فتطالع هناك .
وتلخص مما ذكرناه أن ما قال : من ، أنه قول البصريين ليس كما قال : إنما يتمشى قوله :
وهي ، مع الفعل مقدرة بأن على قول الكسائي والفراء ، لا على قول البصريين . وتناقض قول
ابن عطية أيضاً لأنه قال : هي اللام الداخلة على المفعول كالتي في قولك : ضربت لزيد ،
المعنى ويريد إكمال العدة . ثم قال : وهي ، الفعل مقدرة بأن ، فمن حيث جعلها الداخلة
على المفعول لا يكون جزءاً من المفعول ، ومن حيث قدرها بأن كانت جزءاً من المفعول ، لأن
المفعول إنما ينسبك منها مع الفعل ، فهي جزء له ، والشئ الواحد لا يكون جزءاً لشئ غير
جزء له ، فتناقض .

وأما تجويز الزمخشري أن يكون معطوفاً على : اليسر ، فلا يمكن إلاّ بزيادة اللام وإضمار
: أن بعدها ، أو يجعل اللام لمعنى : أن ، فلا تكون أن مضمة بعدها ، وكلاهما ضعيف .
القول الثاني : أن تكون اللام في ولتكمّلوا العدة لام الأمر قال ابن عطية ، ويحتمل أن
تكون هذه اللام لام الأمر والواو عاطفة جملة كلام . انتهى . كلامه . ولم يذكر هذا الوجه
فيما وقفنا عليه غير ابن عطية ، ويضعف هذا القول أن النحويين قالوا : أمر الفاعل
المخاطب فيه التفات ، قالوا : أحدهما لغة رديئة قليلة ، وهو إقرار تاء الخطاب ولام الأمر
قبلها ، واللغة الأخرى هي الجيدة الفصيحة ، وهو ، أن يكون الفعل عارياً من حرف المضارعة
ومن اللام ، ويضعف هذا القول أيضاً أنه لم يؤثر على أحد من القراء أنه قرأ بإسكان هذه
اللام ، فلو كانت لام الأمر لكتاب كسائر أخواتها من القراءة بالوجهين فيها ، فدل ذلك على
أنها لام الجر لا لام الأمر ، وقول ابن عطية : والواو عاطفة جملة كلام على جملة كلام ، يعني
: أنها إذا كانت اللام للأمر كان العطف من قبيل الجمل ، وإذا كانت كاللام في : ضربت لزيد
، كانت من قبل عطف المفردات .

القول الثالث : أن تكون اللام للتعليل ، واختلف قائلو هذا القول على أقوال . أحدها :

أن تكون الواو عاطفة على علة محذوفة ، التقدير : لتعملوا ما تعملون ولتكملوا العدة ،
قاله الزمخشري . ويكون هذا الفعل المعلن على هذا القول : إرادة اليسر . الثاني : أن
يكون بعد الواو وفعل محذوف هو المعلن ، التقدير : وفعل هذا لتكملوا العدة ، قاله
الفراء . الثالث : أن يكون معطوفاً على علة محذوفة وقد حذف معلولها ، التقدير : فعل
ا ذلك ليسهل عليكم ولتكملوا ، قاله الزجاج . الرابع : أن يكون الفعل المعلن مقدراً
بعد التعليل ، تقديره : ولأن تكملوا العدة رخص لكم هذه الرخصة ، قال ابن عطية : وهذا
قول بعض الكوفيين . الخامس : أن الواو زائدة ، التقدير : يريد ا بكم اليسر لتكملوا
العدة ، وهذا قول ضعيف . السادس : أن يكون الفعل المعلن مقدراً بعد قوله : {
وَلَاَعْلَاكُمْ تَشْكُرُونَ} وتقديره : شرع ذلك . قاله الزمخشري ، قال ما نصه : شرع
ذلك ، يعني جملة ما ذكر من أمر الشاهد بصوم الشهر ، وأمر المرخص له بمراعاة عدة ما
أفطر فيه ، ومن الترخيص في إباحة الفطر فقوله : لتكملوا ، علة الأمر بمراعاة العدة ،
ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون ، علة
الترخيص والتيسير . وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي إلى تبينه إلاّ النقاد
المحذق من علماء البيان انتهى كلامه . .
والألف واللام في قوله : { وَلِتُكْمِلُواْ